الدولة العثمانية، إلا انه من المؤكد إنها كانت عاملا مهما ومجالا لتغلغل النفوذ الأجنبي في الدولة العثمانية والتدخل في شؤونها الداخلية، بل وحتى التنافس فيما بينها للمحافظة على مصالحها داخل الدولة العثمانية، وبالتالي فقد كانت تلك الامتيازات عاملا مهما ساهم في ضعف الدولة العثمانية وتفككها. فقد منحت الدولة العثمانية أولى الامتيازات لفرنسا سنة ١٥٣٥م وعدلت لاحقا سنة ١٥٨١م، ومنحت الامتيازات لإنكلترا في (١٥٨٠-١٥٨٣م) وهولندا سنة (١٦١٣) وروسيا سنة (١٧١٧م) والنمسا سنة (١٧١٨م) وبروسيا سنة (١٧٤٠م) وأضيفت الولايات المتحدة إلى القائمة في سنة (١٨١٨م)[٢٩].

ظلت النظم التعليمية وبرامجها بعيدة عن تطور يناسب العصر وحدث هذا في وقت الثورة الصناعية والتقدم في العلوم التطبيقية في أوروبا[٣٠]، ولذلك فبمرور الزمن اصبح مجال التربية والتعليم من المجالات الرئيسية لحركة الإصلاح العثماني.

أدى ضعف مركزية الدولة إلى فقدان ابرز أقاليم الدولة ومنها هنغاريا واليونان وترتسلفانيا وكريميا (القرم) وسواحل البحر الأسود وشكلت الحركات القومية تحديا جديا للدولة وخاصة في صربيا ومصر وكوردستان واليونان[٣١]. ويصف (مولتكه) حالة الضعف في الدولة العثمانية وما آلت إليه الأوضاع في ثلاثينيات القرن التاسع عشر فيقول ((ان الدولة العثمانية تتألف في الواقع هذه الأيام من ممالك وإمارات وجمهوريات متنازعة .. لقد ماتت العناصر الخارجية لجسم هذه الدولة العظمي وتقلصت إمكانية الحياة وأحاطت بالقلب .. ويبدو ان نهاية تركيا (الدولة العثمانية) على يد دولة أجنبية لا يقلق مضاجع أوروبا، وإنما ضعفها الشديد وخطر انهيارها من الداخل))[٣٢].

أدرك العديد من الساسة العثمانيين وبعض السلاطين أيضا ضرورة إعادة النظر في الأوضاع العامة للدولة وإصلاح ما يمكن إصلاحه حتى لو كان ذلك بالاعتماد على الدول الأوروبية، ورغم ان أفكار الإصلاح ودعواتها ظهرت منذ القرن السادس عشر عندما كتب (لطفي باشا) أحد وزراء السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) رسالة بعنوان (آصف نامه) أشار فيها إلى أسباب ضعف مؤسسات

الدولة، وكذلك المحاولة الهامة لـ (قوجي بك) العضو في إدارة السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م) حيث أشار في رسالته إلى السلطان في ١٦٣٠م إلى أسباب ضعف الدولة، ثم أعقبه حاجي خليفة في رسالته التي أرسلها سنة ١٦٥٣م إلى السلطان محمد الرابع (١٦٤٨-١٦٨٧م) بعنوان (دستور العمل لإصلاح الخلل) وشخص فيها أسباب تدهور الأوضاع المالية والعسكرية والإدارية في الدولة العثمانية[٣٣]، فقد برزت دعوات الإصلاح وبذلت الجهود وتركزت بشكل خاص بعد الهزائم العسكرية التي منيت بها الجيوش العثمانية خلال القرن الثامن عشر والتي أجبرتهم على التوقيع على معاهدات مهينة مثل معاهدة (كوجوك-كينارجة)[٣٤] مع روسيا سنة ١٧٧٤م والتي اعتبرت من أقسى فصول وثائق التاريخ العثماني[٣٥]، من جانب أخر فقد واجهت جهود الإصلاح معارضة شديدة من بعض الأوساط في الدولة وخاصة الانكشارية[٣٦]، لأنها تهدد وجودهم وامتيازاتهم، ورجال الدين الذين اعتبروها تتعارض مع الدين الإسلامي، ومع ذلك فان الأوضاع المتردية ودعوات الإصلاح بالإضافة إلى الخوف من أوروبا والضغط منها[٣٧]؛ فقد ساهمت جميعها في دفع الدولة العثمانية للشروع بالإصلاحات وخاصة العسكرية منها.

لم تتفق الدول الأوروبية في دعم حركة الإصلاح العثمانية فتبعا لمصالحها في المنطقة اختلفت في مدي دعمها أو معارضتها لذلك، فبينما كانت فرنسا وبريطانيا البعيدتين جغرافيا من الدولة العثمانية تساندان الإصلاح للمحافظة على مصالحها التجارية وللمحافظة على التوازن الدولي وللحد من أطماع روسيا أيضا. كانت روسيا المجاورة للدولة العثمانية لا تؤيد الإصلاحات العثمانية بل تعارضها، وعملت كل ما هو ممكن من اجل الإسراع بانهيار الدولة العثمانية[٣٨]. ولكن رغم هذا الانقسام في مواقف الدول الأوروبية فان تلك الدول المؤيدة للإصلاح كانت تستهدف من ضغوطها على الدولة العثمانية للقيام بالإصلاحات، إلى التدخل في شؤونها الداخلية عن طريق دعواتها للدفاع عن حقوق المسيحيين في الدولة العثمانية وبالتالي تعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية[٣٩].

ومن اهم ما ركزت عليه محاولات الإصلاح العثمانية:

١- الاعتماد على الغرب لتنظيم وتسليح الجيش الجديد وكذلك في تنظيم الإدارة والقوانين المدنية الأخرى.

٢- فرض السيطرة المركزية للدولة على الأقاليم[٤٠].

شهد القرن الثامن عشر محاولات عديدة للإصلاح وخاصة في الجانب العسكري حيث برز اسم المستشار الفرنسي (كلود الكسندر كومتي دي بونفال) (١٦٧٥-١٧٤٧م) والبارون الهنغاري الأصل (فرانسيس دي توت) (١٧٣٠-١٧٩٣م)[٤١]، إلا انه بدا عهد جديد بالنسبة لتحديث الدولة العثمانية عندما اعتلى العرش العثماني السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م) حيث واصل الإصلاحات وأبدى موافقته على إنشاء جيش جديد وقام باصلاحات عديدة أخرى واعتمد بشكل خاص على الخبرة الفرنسية[٤٢]، واعتبر عهده أول انطلاقة تاريخية في تحديث الدولة العثمانية على أسس قوية حتى دفع السلطان حياته ثمنا لذلك التحديث، فبعد عزل السلطان سليم الثالث تولي الحكم (مصطفى الرابع) (١٨٠٧-١٨٠٨م) وتحت ضغط الانكشارية وشيخ الإسلام، أعلن عن إلغاء النظام الجديد وأمر بإعدام سليم الثالث عام ١٨٠٧م، إلا ان البيرقدار باشا (والذي كان من مؤيدي الإصلاح) قائد جبهة الدانوب زحف على العاصمة في تموز ١٨٠٨م واعتقل مصطفى الرابع وسلم السلطة إلى محمود الثاني والذي عينه بدوره صدرا اعظم وبدا بتنفيذ الإصلاحات، إلا ان البيرقدار قتل على يد الانكشارية أواخر سنة ١٨٠٨م[٤٣].

يحدد البحراوي أسباب فشل السلطان سليم الثالث في تنفيذ إصلاحاته بالقول ((انه سار في إصلاحاته بميوله الفرنسية وأفكاره الأوروبية ونظمه العسكرية الجديدة، غير مبال بالمدرسة التركية القديمة ... ولذلك فان إصلاحاته الحربية عارضها الانكشارية .. وعارض عدد من العلماء الإصلاحات الاجتماعية والثقافية، أما الإصلاحات المالية والإدارية فقد وقف لها أصحاب المصالح والامتيازات بالمرصاد))[٤٤].

كان عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) مليئا بالتطورات المهمة

في تاريخ الدولة العثمانية والحروب التي خاضتها جيوشه سواء الخارجية منها أو الداخلية عندما تصدي للحركة الوهابية والتي أخمدها محمد على باشا والي مصر سنة ١٨١٨م ثم مواجهة الثورة اليونانية والتصدي لطموحات داود باشا والي بغداد ومحمد على باشا والي مصر الذي احتل الشام وشكل تهديدا خطيرا على الدولة العثمانية، وفي سنة ١٨٣٤م بدا بإعادة السلطة المركزية العثمانية إلى الأقاليم الكوردية[٤٥]. وأدرك السلطان محمود الثاني انه لكي يضمن نجاح الإصلاحات فإنها يجب ان تكون شاملة وغير مقتصرة على الجانب العسكري، وان يتزامن معها القضاء على النظم القديمة وان يتم التخطيط المسبق وتهيئة مقومات نجاحها قبل البدء بتنفيذها[٤٦].

في عام ١٨٢٦م أعاد السلطان محمود الثاني تشكيل الجيش (النظام الجديد) وعندما تمرد الانكشارية فانه نظم لهم (مذبحة عامة على النمط التركي الصحيح)[٤٧]، والتي سميت (بالواقعة الخيرية)[٤٨] وألغي الانكشارية ثم استمر في إصلاحاته العسكرية والإدارية وركز على إصلاح النظام التعليمي أيضا، وذلك بالابقاء على المدارس الدينية بينما يحاول إضافة إلى ذلك وضع نظام تعليمي جديد وفق النظام العلماني[٤٩]. مهما يكن فان إجراءاته تركت أثارا واضحة في الدولة العثمانية بشكل عام[٥٠]، وفي كوردستان بشكل خاص وخاصة فيما يتعلق بقراره اتباع سياسة مركزية عن طريق إعادة الإدارة العثمانية المباشرة إلى كافة أقاليم الدولة بما فيها كوردستان، والتي لم تعرف الإدارة المركزية العثمانية رغم السيادة العثمانية عليها[٥١].

في سياق فرض السلطة المركزية تم القضاء على المماليك في بغداد سنة ١٨٣١م وعلى حكم الجليلين في الموصل سنة ١٨٣٤م وعلى الأسرة القرمانلية في طرابلس الغرب سنة ١٨٣٥م[٥٢]. وتوفي السلطان محمود الثاني قبل ان تصل إليه أنباء هزيمة جيشه في موقعة (نزيب) سنة ١٨٣٩م أمام جيش محمد على باشا والي مصر، حيث مرت الدولة العثمانية في ظروف صعبة نتيجة للاحتلال الفرنسي للجزائر منذ سنة ١٨٣٠م[٥٣]واستقلال اليونان ثم وفاة السلطان وهزيمة (نزيب).

تولى العرش السلطان عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١م) وكان صغير السن وقاد حملة الإصلاح في عهد رشيد باشا (الذي تولى الصدارة العظمي ست مرات ووزارة الخارجية ثلاث مرات حتى وفاته سنة ١٨٥٨م)، حيث استهل الحكم بإعلان مواصلة الإصلاحات وإصدار ما سميت بالتنظيمات الخيرية واستهلها بإعلان (خط شريف كلخانه) في ١٨٣٩/١١/٣م من قبل رشيد باشا في احتفال خاص، حيث أكد بشكل أساسي على المساواة أمام القانون[٥٤]، وكان الخط حلقة في سلسلة الإصلاحات التي بدأها سليم الثالث ومحمود الثاني[٥٥].

من خلال دراسة نص (خط شريف كلخانه) فمن المؤكد ان فقراته لو نفذت على ارض الواقع فإنها كانت ستشكل حلا للكثير من مشاكل الدولة العثمانية بشكل عام وفي كوردستان بشكل خاص، وهي تحدد في الوقت نفسه أهم المشاكل المستفحلة في الدولة العثمانية وتعكس سياسة ولاتها وموظفيها وجيوشها، ويمكننا ان نستنتج من القراءة الدقيقة لنصوص الإعلان ما وصلت إليه الأوضاع في الدولة العثمانية في مختلف المجالات، لان الإعلان ما هو إلا حلول لتلك المشاكل مما استدعت إلى إصدار اللائحة[٥٦].

أعقب صدور (خط شريف كلخانه) توصيات وقوانين لتنفيذ مضامينه حيث شملت النواحي الإدارية منها تحديد رواتب الولاة ومنع شراء المناصب وقوانين تجارية على النمط الفرنسي، وكذلك الاهتمام بالشؤون العسكرية وإصلاحات في نظم التربية والتعليم بما فيها المناهج الدراسية(٥٧)، وتشكيل المجلس العدلي[٥٨]، وإنشاء البنك العثماني بعد ان كان الصرافون يتولون ذلك[٥٩]، واقر جمع الضرائب مباشرة من الفلاحين[٦٠]، وهكذا استمرت حركة التنظيمات حتى إصدار (خط شريف همايون) الذي عرف بـ(منشور التنظيمات الخيرية) في ١٨ شباط ١٨٥٦م عقب حرم القرم بين روسيا والدولة العثمانية المدعومة من بعض الدول الأوروبية[٦١].

تعددت الاراء حول طبيعة التنظيمات وأهدافها ومدى نجاحها، فمنهم من يعتبر إنها فشلت في تحقيق أهدافها مثلما فشلت الإصلاحات السابقة بسبب المعارضة من الداخل والظروف الدولية السائدة[٦٢] بينما يعتبرها أخر بأنها كانت وسيلة

استخدمتها بريطانيا لإضعاف الدولة العثمانية وإشاعة الاضطرابات بين الطوائف والقوميات(٦٣)، من جانب أخر فقد فشلت في تحديد صلاحيات السلطان العثماني لأنها كانت من إصداره وباستطاعته إلغائها[٦٤]، ويؤكد هرشلاغ على فشل الإصلاحات فيذكر ((لدينا دليل مباشر على فشل الإصلاحات المختلفة التي اشترعتها التنظيمات واحد الأمثلة البارزة استمرار نظام تعهد الضرائب مع منح الامتياز لمن يدفع السعر الأعلى))[٦٥].

مهما يكن فان الإصلاحات العثمانية طبقت في كوردستان بوجهها السلبي أما دعوات المساواة وتنظيم النظام الضريبي وتحديد الخدمة العسكرية وغيرها من القوانين المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فان أثارها لم تلحظ في كوردستان، سوى ان الإصلاحات العسكرية وإعداد الجيش الجديد وبإشراف الخبراء الأوروبيين ترك أثاره الواضحة على كوردستان[٦٦] باسم الإصلاحات من خلال الحملات العسكرية العثمانية، في الوقت الذي فشل فيه ذلك الجيش في المحافظة على حدود الدولة العثمانية[٦٧].

نقل عن السلطان محمود الثاني قوله ((أنا اعرف المسلمين في الجامع والمسيحيين في الكنائس واليهود في المعابد، وخارج أماكن العبادة أود ان يتمتع كل فرد بحقوق سياسية متساوية وبحمايتي الأبوية))[٦٨]، والواضح انه يؤكد على المساواة بين المواطنين بغض النظر عن دينهم، إلا انه إذا كان خلال القرن الثامن عشر الدين وليس الجنس هو الحد الفاصل في الدولة العثمانية فان العكس هو الذي حدث في مطلع القرن التاسع عشر، حيث مهد الطريق لانبعاث القوميات في الدولة العثمانية[٦٩]، وفي هذا السياق كانت الثورات الكوردية التي اندلعت ضد الظلم والاستغلال وللتخلص من السيطرة العثمانية.

ان سياسة تقوية السلطة المركزية استمرت طوال حكم السلطان محمود الثاني، وفيما بعد أيضا، وقد شملت هذه السياسة في ممتلكاته الشرقية كلما ضيق عليه الحكم في ممتلكاته الغربية في البلقان وشمال أفريقيا.

الهامش

(١) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ت: نبيه امين فارس ومنير بعلبكي، بيروت، ١٩٦١، جـ٤، ص٣ : ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠، ص١٥٠.

(٢) سيار كوكب الجميل، تحديث الاقتصاديات العثمانية، ص٦٥.

(٣) صالح قەفتان، میژووی نەتەوەی کورد، بەغدا، ١٩٦٨، ص٣٧١.

(٤) حسين لبيب، المصدر السابق، ص ٦٥.

(٥) سيار كوكب الجميل، تكوين العرب الحديث ١٥١٦-١٩١٦، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩١، ص ٣٢٥.

(٦) محمد عبد اللطيف البحراوي، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩، مطابع المختار، القاهرة، ١٩٧٨، ص٢١.

(٧)

.Gohn Bagot Glubb ،Britain and the Arabs .A Study of fifty years, 1908- 1958 London,1959, P49

(٨) يوسف عز الدين، داود باشا ونهاية المماليك في العراق، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٧٦، ص١٢.

(٩) مولتكه، هلموث فون، الوضع السياسي - العسكري للدولة العثمانية عام ١٨٣٦م في ضوء تقرير الجنرال الألماني هلموت فون مولتكه (١٨٠٠-١٨٩١) ،ت : نظام العباسي، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٣٦، بغداد، ١٩٨٨، ص٧٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ص ٧٨-٧٩.

(١١) لم يحدد القنصل اسم الوالي أو التاريخ الدقيق لوصفه، فقد تناوب على الحكم اثنين من الولاة في تلك السنة هما: محمد شريف باشا (١٨٤٤-١٨٤٥م) ومحمد باشا كريدلي (١٨٤٥-١٨٤٦م). سالنامه ولايت موصل، ١٣٠٨هـ، ص٤٤.

(١٢) دي فوصبيل، المصدر السابق، ص ٧٩.

(١٣) مولتكه، الوضع السياسي - العسكري ..، ص٧٨.

(١٤) ولستيد، المصدر السابق، ص ٥٩.

(١٥) الجميل، تكوين العرب الحديث ..، ص٢٧١ وما بعدها.

(١٦) عبد الكريم رافق، مظاهر الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر إلى مطلع القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، العدد (١)، جامعة دمشق، اذار ١٩٨٠، ص٦٦.

(١٧) لوتسكي، المصدر السابق، ص ٣٢.

(١٨) البحراوي، المصدر السابق، ص ٥٤.

(١٩) بلغ عدد حاملي الشهادات في عهد السلطان محمود الثاني (١٣٥) الف تصرف المرتبات الشهرية من خزانة الدولة ولم يكن بين حامليها اكثر من ٥٪ ممن يمارسون فعلا حياة الانكشارية. محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسالة الشرقية، القاهرة، ١٩٧٦، ص١١٢.

(٢٠) هرشلاغ، المصدر السابق، ص ١٧.

(٢١) من الواضح ان مولتكه يشير إلى تجديد الجيش العثماني بعد قضاء السلطان محمود الثاني على الانكشارية فيما سميت بالواقعة الخيرية سنة ١٨٢٦م.

(٢٢) الوضع السياسي - العسكري...، ص٧٧.

(٢٣) هرشلاغ، المصدر السابق، ص ص ٧٢-٩٢.

(٢٤) البحراوي، المصدر السابق، ص ٣٧ : دانتسيغ، المصدر السابق، ص٢٩٤.

(٢٥) مولتكه، الوضع السياسي - العسكري ....، ص٧٨.

(٢٦) نشرت اول ميزانية مبنية على النموذج الأوروبي سنة ١٨٦١م. هرشلاغ، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٢٧) احمد عبد الرحيم مصطفي، المصدر السابق، ص ١٨٠.

(٢٨) الكورد وكوردستان ....، ص٢٦.

(٢٩) هرشلاغ، المصدر السابق، ص ص ٥٩-٦٠ : وحول تأثير تلك الامتيازات على الاقتصاد العثماني ينظر: مجيد جعفر، المصدر السابق، ص ص ٩٤-٩٥ : خليل على مراد، تغلغل الرأسمال الاجنبي في الدولة العثمانية ١٨٥٤-١٩١٤ في: المؤتمر الدوري الثاني لمركز الدراسات التركية، الموصل، ١٩٩١، ص١٣٣ وما بعدها : هاكوب - ق - توريانتز، نفط ودماء، ت: عبد الغني الخطيب، بيروت، ١٩٦٢، ص ص ٧٢-٧٣.

(٣٠)

Roderic .H .Davison، History short a Turkey، 1991, London, P76 :

البحراوي، المصدر السابق، ص ص ٤٣-٤٤.

(٣١) الجميل، تحديث الاقتصاديات العثمانية ...، ص٦٥.

(٣٢) الوضع السياسي - العسكري ...، ص ص ٧٦-٧٩.

(٣٣) خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوروبي (دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر)، بيروت، ١٩٨١، ص١٩ وما بعدها.

(٣٤) للتفاصيل عن المعاهدة ونص بنودها الـ (٢٨) ينظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص ص ١٦٠-١٧٠.

(٣٥) احمد عبد الرحيم مصطفي، المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٣٦)سليمان البستاني، عبرة وذكري: الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، بيروت، ١٩٧٨، ص٢٠.

(٣٧) ألبرت حوراني، الاسس العثمانية للشرق الاوسط الحديث، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد

(١٥)، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٨.

(٣٨)

.Ahmed Emin Yalman ،Turkey in my time ،University of Oklahoma press ،USA,1957, P 3

(٣٩) احمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في الدولة العثمانية، بغداد، ١٩٩٠، ص ص ٢٢-٢٣.

(٤٠) محمد أنيس، المصدر السابق، ص ٢١١ : فيروز احمد، المصدر السابق، ص٦٣ : إبراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني ..، ص ٢٩ : حوراني، المصدر السابق، ص٢٩.

(٤١) Lewis، Op. Cit، P49: وللتفاصيل عن دورهما في حركة الإصلاح العثماني والعلاقات العثمانية الفرنسية ينظر: خالد زيارة، المصدر السابق، ص ص ٤٦-٤٩ : جاسم محمد حسن العدول، تطور العلاقات العثمانية - الفرنسية في القرن الثامن عشر، مجلة التربية والتعليم، كلية التربية، جامعة الموصل، العدد السادس، ١٩٨٨، ص١٥٧ وما بعدها.

(٤٢)

Swallow Charles ،The sick Man of Europe ،London,1973,PP13-20.

(٤٣) الجميل، تكوين العرب الحديث ..، ص ص ٣٢٩-٣٣٣. وللتفاصيل عن إصلاحات السلطان سليم الثالث ينظر: البحراوي، المصدر السابق، ص ٩٩ وما بعدها : احمد عبد الرحيم مصطفي، المصدر السابق، ص ١٧٣ وما بعدها : بروكلمان، المصدر السابق، ص٤.

(٤٤) المصدر السابق، ص ١١٣.

(٤٥)

.A .L Macfie ،The end of the Ottoman Empire,1908-1923, London,1998 P14

(٤٦) احمد عبد الرحيم مصطفي، المصدر السابق، ص ١٨٩.

(٤٧)

P42 ،Cit .Op ،Clubb

وللتفاصيل ينظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص ص ٢١٩-٢٢٠، البحراوي، المصدر السابق، ص ١٧٩ وما بعدها.

(٤٨) للتفاصيل ينظر: احمد راسم، رسملي وخريطه لي عثمانلي تاريخي، جلد رابع، قسطنطينية، ١٣٣٠-١٣٢٨، ص ١٨٠٥ وما بعدها : عبد الرحمن شرف، فذلكة تاريخ دولت عثمانية، قره بت مطبعه سي، ١٣٢٨-١٣٢٦، ص ص ٢٠٠-٢٠١.

(٤٩)

.P47 ،Cut .Op ،Shaw Kural Ezel and Shaw

(٥٠) سليمان البستاني، المصدر السابق، ص ٢٦. وللتفاصيل عن إصلاحات السلطان محمود الثاني

في مختلف المجالات ينظر: البحراوي، المصدر السابق، ص ١٦٩ وما بعدها.

(٥١) تفاصيل أعادة الادارة المركزية العثمانية إلى كوردستان في المبحث الثالث من هذا الفصل.

(٥٢) الجميل، تكوين العرب الحديث ..، ص ٣٣٦.

(٥٣) احمد عبد الرحيم مصطفي، المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٥٤)

. P39 ،Cit .Op ،... Directorate General The

(٥٥) نوار، تاريخ العراق الحديث، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٤٤.

(١) ينظر ملحق رقم (٩).

(٥٧) نوار، تاريخ العراق الحديث، ص٤٥ وما بعدها : احمد عبد الرحيم مصطفي، المصدر السابق، ص٢٠٤.

(٥٨)

Cit, p. 108. .Op ،Lewis

(٥٩)

Tur- in Banking National of Development The ،Interior of Ministry The key ،State press ،Ankara,1936, P3

(٦٠)

95. Cit, P .Op ،Shae Kural Ezel and Shaw

(٦١) موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض او السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، مطابع دار الكويت للصحافة، الكويت، ١٩٨٤، ص٧١.

(٦٢) جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ت: جعفر الخياط، بغداد، ١٩٦٤ ،جـ١، ص ٤٧.

(٦٣) موفق بني المرجة، المصدر السابق، ص ٧٢.

(٦٤)

61.P ،Cit .Op ،Shaw Kural Ezel and Shaw

(٦٥) المصدر السابق، ص٤٥.

(٦٦) احمد عبد الرحيم مصطفي، المصدر السابق، ص ٢٠٥.

(٦٧) كانت مساحة الدولة العثمانية سنة ١٨٠٠م تقدر بـ (١٨٠٠٠٠٠) ميل مربع وأصبحت سنة ١٩١٤م حوالي (٧١١٢٢٤) ميل مربع فقط. ينظر: البحراوي، المصدر السابق، ص١٨ : هرشلاغ، المصدر السابق، ص٣٨.

(٦٨) محمد أنيس، المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٦٩) البحراوي، المصدر السابق، ص ٢٢.